

إستمرار توسُّع سوق العملات المشفرة في العام 2025 العملات المشفرة وتأثيراتها على النظام المالي العالمي

وتشير التوقعات إلى إستمرار توسع سوق العملات المشفرة في العام 2025، حيث يُتوقع أن تصل الإيرادات العالمية إلى 45.3 مليار دولار، مع وصول عدد المستخدمين إلى 861 مليون مستخدم. كما يُتوقع أن يبلغ معدّل إنتشار العملات المشفرة الى 11 %، في حين يقدر متوسط الإيرادات لكل مستخدم بنحو 52.6 دولاراً. تعكس هذه الأرقام الإقبال المتزايد على العملات المشفرة، مدفوعاً بالتطورات التكنولوجية، وزيادة تبني الشركات والمؤسسات المالية لهذه الأصول الرقمية. في ظل هذه التحولات، أصبح تأثير العملات المشفرة على النظام البيئي المالي أمراً بالغ الأهمية، حيث تؤثر هذه الأصول الرقمية على مجالات متعدّدة، بدءاً من السياسات النقدية، مروراً بدور المصارف المركزية، وصولاً إلى التحديات التنظيمية والأمنية.

شهد العالم في السنوات الأخيرة تطوراً هائلاً في التكنولوجيا الرقمية، مما أدّى إلى ظهور أنظمة تشفير متقدمة قائمة على مبادئ الرياضيات وهندسة الكمبيوتر. وقد مكّنت هذه «البروتوكولات التشفيرية» المعقّدة من إنشاء العملات المشفرة، التي تعتمد على أنظمة تكويد متطورة لتأمين عمليات تبادلها وإخفاء هوية مستخدميها، مما يُعزّز من مبدأ الخصوصية في التعاملات المالية. وقد شهدت العملات المشفرة تطوراً متسارعاً خلال السنوات الأخيرة، ما جعلها جزءاً أساسياً من النظام المالي العالمي، سواء من حيث الإستخدام أو الإستثمار، إذ بلغت القيمة السوقية العالمية للعملات المشفرة 3.6 تريليونات دولار في الشهر الأول من العام 2025، مع إجمالي حجم تداول وصل إلى 220.8 مليار دولار، مما يعكس الدور المتنامي لهذه الأصول الرقمية في الأسواق المالية.

تأثير العملات المشفرة على النظام البيئي المالي

أحدثت العملات المشفرة تحولاً عميقاً في هيكل النظام المالي العالمي، حيث قدّمت نموذجاً جديداً للتعاملات المالية يعتمد على اللامركزية والتشفير والأمان الرقمي. وقد أدى هذا التطور إلى تأثيرات متعدّدة، بعضها إيجابي من حيث تعزيز الكفاءة المالية والإبتكار، بينما تسبّبت بعض الجوانب الأخرى في تحديات تتعلق بالتنظيم والإستقرار المالي. وفي ما يلي تفصيل لأبرز تأثيرات العملات المشفرة على النظام البيئي المالي (جدول رقم 1).

المجال	التأثيرات الإيجابية	التأثيرات السلبية
الشمول المالي	- تمكين الأفراد غير المتعاملين مع المصارف من الوصول إلى الخدمات المالية.	- قد يؤدي نقص التنظيم إلى إستغلال الفئات غير المتعلمة أو الفقيرة في عمليات إحتيال.
التكاليف والكفاءة	- تقليل تكاليف التحويلات المالية، خاصة الدولية.	- ارتفاع تكاليف التعدين والطاقة المستخدمة قد يؤثر على البيئة ويزيد من تكاليف التشغيل.
الشفافية والأمان	- استخدام تقنية البلوكتشين يضمن سجلات معاملات غير قابلة للتغيير، مما يقلّل من التلاعب.	- مخاطر الإختراقات الأمنية والإحتيال بسبب ضعف بعض منصات التداول أو المحافظ الرقمية.
التأثير على البنوك	- قد تدفع العملات المشفرة المصارف إلى الإبتكار وتقديم خدمات مالية أكثر تطوراً.	- تهديد مباشر للنظام المصرفي التقليدي بسبب إنخفاض الإعتماد على الوسطاء الماليين.
السياسة النقدية	- إمكانية تحقيق إستقرار مالي من خلال العملات المستقرة (Stablecoins).	- تقلبات أسعار العملات المشفرة تعرقل قدرة الحكومات على التحكم في السياسات النقدية.
التنظيم والقوانين	- دفع الحكومات إلى تطوير أطر تنظيمية جديدة تلاكب التطور التكنولوجي.	- عدم وجود تنظيم موحد عالمياً قد يؤدي إلى مشكلات قانونية وتحديات ضريبية.
الإستثمار والأسواق	- خلق فرص استثمارية جديدة عبر تداول العملات المشفرة والشاريع الرقمية.	- المخاطر العالية بسبب التقلبات الحادة قد تؤدي إلى خسائر مالية كبيرة للمستثمرين.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات، إنحاد المصارف العربية.

ووفق تقرير صادر عن بلوك داتا، إستثمر 55 مصرفاً من بين أفضل 100 مصرف في العالم من حيث الأصول الخاضعة للإدارة في العملات المشفرة وتقنية البلوكتشين، إما بشكل مباشر أو من خلال شركات تابعة. وفي العام 2021، وصلت القيمة الإجمالية المقلدة في مشاريع التمويل اللامركزي إلى 210.5 مليار دولار، مما يعكس النمو الإستثنائي لهذا القطاع. وتعكس هذه الأرقام التأثير الكبير للعملات المشفرة على النظام المالي التقليدي، من خلال تبني المصارف لتقنيات جديدة وتوسع قطاع التمويل اللامركزي.

مستقبل أسواق العملات المشفرة

تحدّيات تنظيمية كبيرة. فعلى سبيل المثال، في الإتحاد الأوروبي والولايات المتحدة، يجري تطوير قوانين صارمة لمكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما قد يؤدي إلى فرض قيود على بعض العملات الرقمية الخاصة التي توفر مستويات عالية من الخصوصية مثل مونيرو (XMR) وزي كاش (ZEC). كما أن التقلّبات السعريّة تظل من أكبر المخاطر التي تواجه المستثمرين، حيث يُمكن أن تشهد العملات المشفرة تراجعاً كبيراً في قيمتها خلال فترات قصيرة، ما يجعلها استثماراً عالي المخاطر.

يستمر الذكاء الاصطناعي وتقنيات البلوكتشين في تحسين كفاءة وأمان العملات المشفرة، ويُتوقع أن تشهد مشاريع التمويل اللامركزي (Decentralized Finance) ونماذج الذكاء الاصطناعي التنبئية طفرة في السنوات المقبلة، مما يُساعد في تقليل المخاطر وزيادة دقة التوقعات السوقية. كما أن التكوّنات غير القابلة للاستبدال (Non-Fungible Tokens) بدأت تشهد تطورات جديدة تتجاوز الفن الرقمي، حيث يتم استخدامها الآن في مجالات مثل العقارات والعقود الذكية وسلاسل التوريد، مما يُعزّز استخدام العملات المشفرة في الإقتصاد الرقمي العالمي. ورغم التحدّيات، فإن مستقبل العملات المشفرة يبدو واعداً مع استمرار التبنّي المؤسسي والتقدم التكنولوجي. ومع إزدياد التنظيمات والتشريعات، يُمكن أن يتحوّل السوق إلى بيئة أكثر أماناً وجاذبية للاستثمار. ومع التوقعات بوصول البيتكوين إلى مستويات تاريخية جديدة، وإستمرار تطور المشاريع المبنية على تقنية البلوكتشين، فإن العملات المشفرة مرشحة للعب دور محوري في مستقبل النظام المالي العالمي.

شهدت العملات المشفرة إنتشاراً متزايداً في السنوات الأخيرة، حيث إرتفع عدد مالكي الأصول الرقمية عالمياً إلى 562 مليون شخص في العام 2024، وهو يمثل حوالي 6.8 % من سكان العالم. يعود هذا الإرتفاع إلى زيادة التبنّي المنظم، وتطوّر البنية التحتية للأسواق الرقمية، وتحسّن التشريعات في عدد من دول العالم، مما دعم آفاق هذه المجالات بالثقة.

وتعد البيتكوين والإثيريوم من بين الأصول الرقمية التي تحظى بأكبر درجات الإستقرار والجذب للإستثمارات، حيث وصل حجم سوق البيتكوين إلى تريليوني دولار في نهاية العام 2024، مما يعكس تحوّل كبيراً بإتجاه تعزيزات سوق العملات الرقمية، نتيجة زيادة الطلب من جانب المستثمرين المؤسسين وإطلاق المزيد من صناديق الإستثمار المتداولة (ETFs) التي تُتيح للمستثمرين التقليديين فرصة الوصول إلى العملات الرقمية.

وقد زاد إهتمام المؤسسات المالية بالعملات المشفرة، حيث قامت كبرى المصارف العالمية مثل «جي بي مورغان» و«غولدمان ساكس» بتقديم خدمات تتعلق بالعملات الرقمية لعملائها. كما إرتفع عدد صناديق التحوط التي تستثمر في العملات المشفرة، مما ساهم في زيادة رسملة هذا القطاع. كما أنه في العام 2024، إرتفع عدد المليونيّرات في سوق العملات المشفرة بنسبة 95 %، ليصل إلى 172,300 مليونير، مما يعكس الربحية العالية لهذه السوق في ظل الإتجاهات الصعودية.

ورغم النمو السريع، لا يزال سوق العملات المشفرة يُواجه

الإحتيال والمخاطر في معاملات العملات المشفرة:

التحدّيات والحلول

سجّلت عمليات الإحتيال في مجال العملات المشفرة أرقاماً غير مسبوقة في العام 2024، مما يشكل تحدّيات أكبر للحكومات والشركات في تنظيم هذا القطاع وحماية المستخدمين من الوقوع ضحايا لهذه الأنشطة الإجرامية التي أصبحت أكثر تطوراً وتنظيماً. وبحسب تقرير صادر عن شركة Chainalysis للأبحاث، تلقت محافظ العملات المشفرة المرتبطة بالإحتيال مبلغاً قدره 9.9 مليارات دولار في العام 2024. ويتوقع التقرير أن يرتفع هذا الرقم ليصل إلى 12.4 مليار دولار في العام 2025. كما أشار التقرير إلى أن تقديراتها السنوية حيال نشاط الإحتيال شهدت زيادة بنسبة 24 % منذ العام 2020، مما يعكس نمواً ملحوظاً في الأنشطة الإجرامية ضمن هذا القطاع.

تعكس الزيادة الملحوظة في حالات الإحتيال في سوق العملات المشفرة الحاجة الماسة إلى وضع إستراتيجيات أكثر صرامة لمكافحة الأنشطة غير المشروعة في هذا القطاع. ومع إستمرار

تطوّر التكنولوجيا، يتوجّب علينا مواكبة هذه التقدّمات من خلال جهود تنظيمية وأمنية متكاملة تدمج بين زيادة الوعي، وإستخدام تقنيات أمان متقدمة، وإنشاء إطار تنظيمي شامل على مستوى دول عديدة. إن إتخاذ إجراءات إستباقية في هذه المسألة لن يُحافظ فقط على حقوق المستثمرين، بل سيلعب دوراً كبيراً في تعزيز الثقة والإستقرار داخل أسواق العملات المشفرة.



جدول رقم 2: الاحتيال والمخاطر في معاملات العملات المشفرة

التفاصيل	النقاط الرئيسية
- الاحتيال الهرمي (Ponzi Schemes): استثمار غير قانوني يعتمد على تدفق الأموال من المستثمرين الجدد لدفع أرباح قديمة. - التصيد الاحتيالي (Phishing): إنشاء مواقع ورسائل وهمية لسرقة بيانات المستخدمين. - إختراقات المنصات الرقمية: تعرض منصات تداول العملات المشفرة للإختراق وسرقة الأموال. - العملات المشفرة المزيفة: تداول عملات مشفرة غير حقيقية تستهدف خداع المستثمرين.	أشكال الاحتيال الشائعة
- اللامركزية: غياب هيئة رقابية واحدة يجعل من الصعب تتبع المعاملات. - التحايل على القوانين: يصعب تتبع الأنشطة غير القانونية مثل غسل الأموال باستخدام العملات المشفرة. - نقص التشريعات الموحدة: إختلاف القوانين من بلد إلى آخر يعرض السوق لفجوات قانونية.	التحديات في تنظيم العملات المشفرة
- تعزيز التوعية: نشر الوعي بين المستثمرين حول أنواع الاحتيال وكيفية الوقاية منها. - تقنيات الأمان المتقدمة: اعتماد تقنيات مثل التحقق متعدد العوامل وحماية البيانات. - إطار تنظيمي عالمي موحد: إنشاء تشريعات عالمية لتنظيم منصات التداول وضمان حماية المستثمرين. - التحقق من المشاريع والعملات المشفرة الجديدة: ضمان شريحة المشاريع والإعتماد على منصات معترف بها.	الحلول الممكنة للتقليل من المخاطر

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات، إتحاد المصارف العربية

الخلاصة

في الخلاصة، لا شك في أن العملات المشفرة أصبحت أحد أبرز الظواهر الاقتصادية في العصر الحديث، حيث فرضت نفسها كبديل محتمل للأنظمة المالية التقليدية، وأثارت نقاشات واسعة بين الحكومات، المستثمرين، والخبراء الإقتصاديين. فمع استمرار تطور تقنيات البلوكتشين وزيادة الإعتماد على الأصول الرقمية، أصبح من الواضح أن العملات المشفرة لم تعد مجرد أداة للمضاربة، بل تحولت إلى عنصر أساسي في النظام المالي العالمي، مما يفرض تحديات وفرصاً على حد سواء.

فمن ناحية، تتيح العملات المشفرة فرصاً هائلة لتعزيز الشمول المالي، وخصوصاً في الدول النامية التي تعاني ضعف البنية التحتية المصرفية. ومن خلال توفير وسائل دفع لامركزية وأمنة، يُمكن أن تُسهم هذه التقنيات في تمكين ملايين الأشخاص من الوصول إلى الخدمات المالية دون الحاجة إلى وسطاء تقليديين. كما أن خاصية الشفافية التي توفرها تقنية البلوكتشين تعزز الثقة في المعاملات المالية، مما يقلل من مخاطر الفساد ويزيد من كفاءة الأنظمة المالية.

إلا أن هذه الإيجابيات لا تعني غياب التحديات التي تواجه العملات المشفرة، والتي قد تعوق إنتشارها وتحقيق الفائدة المرجوة منها. فرغم أنها تقدم حلولاً مبتكرة، فإن تقلباتها الحادة تجعلها غير مستقرة كوسيلة للتبادل أو كأداة استثمار طويلة الأجل. فعلى سبيل المثال، شهدت العملات المشفرة فترات من النمو الهائل تلتها إنهيارات كبيرة، ما أدى إلى خسائر ضخمة للمستثمرين وزعزعة الثقة في قدرتها على أن تكون بديلاً حقيقياً للعملات التقليدية.

كما أن الإطار التنظيمي لا يزال غير واضح في العديد من الدول، مما يزيد من حالة عدم اليقين حول مستقبل هذه الأصول الرقمية،

فبينما تبنت بعض الحكومات سياسات داعمة لإعتماد العملات المشفرة مثل السلفادور، نجد دولاً أخرى مثل الصين قد حظرت تداولها بالكامل. وهذا يعكس الإنقسام العالمي حول كيفية التعامل مع هذه الظاهرة، حيث تحاول السلطات إيجاد التوازن بين دعم الابتكار وحماية الإستقرار المالي. ومن الجوانب الأخرى التي تثير القلق، تزايد استخدام العملات المشفرة في الأنشطة غير المشروعة مثل غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما دفع العديد من الجهات الرقابية إلى المطالبة بتشديد الرقابة ووضع قوانين صارمة لمكافحة هذه الجرائم. كما أن المخاطر الأمنية المرتبطة بالإختراقات الإلكترونية وسرقة المحافظ الرقمية لا تزال من بين التحديات الأساسية التي تواجه هذا القطاع.

لذلك، فإن مستقبل العملات المشفرة سيعتمد على كيفية تعامل الحكومات والأسواق المالية معها خلال السنوات المقبلة، إذا تمكنت الجهات التنظيمية من وضع إطار قانوني واضح ومتوازن، وقد نشهد تكاملاً أكبر بين العملات المشفرة والأنظمة المالية التقليدية، وربما نشهد تحولاً تدريجياً نحو إعتماد العملات الرقمية الرسمية (CBDCs) التي تجمع بين مزايا التكنولوجيا الحديثة والإستقرار الذي توفره البنوك المركزية.

في المحصلة، لا يُمكن إنكار أن العملات المشفرة قد أحدثت تحولاً جوهرياً في النظام المالي العالمي، ورغم التحديات العديدة التي تواجهها، فإنها لا تزال تملك القدرة على إعادة تشكيل مستقبل المعاملات المالية، وسيكون الطريق نحو تحقيق هذا التحول مرهوناً بمدى قدرة الحكومات والقطاع الخاص على التعاون لخلق بيئة تنظيمية آمنة ومتوازنة، تضمن الإستفادة القصوى من هذه التكنولوجيا مع الحد من مخاطرها.

المصدر: إدارة الأبحاث والدراسات، إتحاد المصارف العربية